

مذكرة رقم 1/1996

المصيدة الإسرائيلية على شفى الإطباق على فلسطيني القدس العربية

سياسة إسرائيل الديمغرافية في القدس الشرقية
في الفترة ما بين احتلال عام 1967 وضم المدينة الى شفير المفاوضات
بشان التسوية الدائمة 1996

إعداد

المحامية ليئا تسيمل، محمد جرادات، انجر د جاسنر

مشروع المواطنة وحقوق اللاجئين الفلسطينيين.

مركز المعلومات البديلة

آذار 1996م

العنوان	الموضوع
5	مقدمة
7	الفصل الاول سياسة اسرائيل الديمغرافية 1967 - 1991
16	الفصل الثاني تعبيد الطريق امام مفاوضات الحل الدائم لصالح اسرائيل
28	خلاصة وتوصيات
30	توصيات للسلطة الوطنية

منذ ان اتخذ مجلس امانء وادارة مركز المعلومات البديلة قرارهم في عام 1992 بالمبادرة الى تاسيس مشروع حقوق المواطنة واللجئين الفلسطينيين، عمل المشروع بصورة ايجابية مكثفة على مراقبة وصد (قدر الامكان) السياسة الاسرائيلية تجاه قضايا المواطنة الفلسطينية في الارض المحتلة عامة بما فيها حقوق المواطنين الفلسطينيين داخل الخط الاخضر، وركز خاصة على الحقوق الاساسية في القدس وعلى وجه التحديد حق المقدسي في مدينته الذي لا وطن له سواها.

ولكي تكتمل دائرة عمل المشروع والتي تبدأ بالارشاد الفردي والجماعي لكيفية مقاومة سياسة الاحتلال التفرغية للقدس من مواطنيها الفلسطينيين والمتابعة القانونية للقضايا الفردية عبر الجهاز القضائي الاسرائيلي فقد استخدم المشروع قدرات المركز بصورة في مجال الاعلام والحملات الدولية والمحلية والتي استهدفت المهتمين والجمهور الفلسطيني والاسرائيلي والدولي والعربي وصناع القرار للرد على هجمة الاحتلال في السنوات الاخيرة.

وقد اصدر المشروع العديد من النشرات والتقارير باللغات العربية والعبرية والانجليزية والتي استندت بالاساس الى معلومات استقاها طاقم الفريق من العمل الميداني، والقانوني والسياسي، وقد استغلت هذه المعلومات لتحليل وجه السياسة الاقتلاعية الاسرائيلية وتقديمها للجمهور المستهدف.

ومن ابرز تلك الاصدارات "قضايا ملحة في موضوع حقوق المواطنة الفلسطينية في القدس - انجليزية صدرت الطبعة الاولى عام 1993 والثانية 1994"، "معاقبون جماعيا - معاقبون مرتين ثلاث لغات، تقرير مكثف عن سياسة الحرمان الاسرائيلية لجمع شمل زوجات اسرى فلسطينيين محررين، شباط 1994"، "الطرد الصامت لفلسطيني القدس، بالعربية، نيسان 1995م"، "مذكرة، قضايا جمع الشمل وامور متعلقة بحقوق المواطنة المقدسية، باللغتين العربية والانجليزية، موجهة لفريق العمل في المفاوضات المتعددة حول شؤون اللاجئين، وقعتها كل من مركز المعلومات البديلة، مؤسسة الحق، الدكتور حيدر عبدالشافي، مركز المعلومات الفلسطيني لحقوق الانسان، صدرت في كانون ثاني 1994م"، "سياسة اسرائيلية جديدة تجاه جمع شمل العائلات المقدسية، ما الذي تعنيه، ثلاث لغات، 28-6-1994م" "تقرير من الميدان - معضلات جمع شمل العائلة المقدسية، عربي انجليزي، 1995م"، "مذكرة، ملاحظات هامة على تسجيل السكان الفلسطينيين المقادسة للانتخابات الفلسطينية، تشرين ثاني 1995".

بالإضافة الى النشرة الفصلية (المادة 74) باللغة الانجليزية والعربية والتي تصدر في القدس وعمان، والتي تتابع بالتحليل والنقد البناء مراحل تطور قضايا المواطنة الفلسطينية واللاجئين الفلسطينيين.

والكراس الدوري الذي يصدر سنويا متضمنا للارشادات التفصيلية في كيفية التعامل الفردي مع قضايا حقوق المواطنة الفلسطينية في ظل سلطة الاحتلال والذي يوزع منه حوالي 10,000 نسخة سنويا، وفي عام 1995م تم طباعة نسخة كراس ارشادات لفلسطيني المهجر، في عمان ووزع منه 6000 نسخة خلال زيارة طاقم المشروع للاردن والذي قام خلالها بجولة عملية مفيدة لمدة عشر ايام.

مع اقتراب فتح ابواب غرف المفاوضات المغلقة والمفتوحة بين اسرائيل و م ت ف، بشأن التسوية الدائمة، فاننا نرى ان سياسة اسرائيل الديمغرافية في القدس العربية اصبحت اكثر ظلما واشد اسودادا من أي وقت مضى. ومن خلال مذكرتنا هذه فاننا نامل ان نحقق الهدف عبر تسليطنا الاضواء على اهم وابرز القضايا التي يعاني منها مواطني القدس الفلسطينيين، في سبيل اتخاذ الخطوات العملية اللازمة لحماية القدس ارضا وشعبا. حيث ان ارض القدس وشعبها يتعرضان في الوقت الحاضر لاشرس هجمة اسرائيلية على بنيتها الوطنية الفلسطينية الديمغرافية. بهدف دفع الفلسطيني المقدسي اما ان يتحول الى ركاب بشري عبر اندماجه في الماكنة البشرية الاسرائيلية او دفعه لاخلاء المدينة وخرطه في النظام الفلسطيني في الضفة والقطاع ولكن خارج القدس.

يود معدوا المذكرة تقديم جزيل شكرهم لكل مؤسسات حقوق الانسان العاملة في اطار "حلف المنظمات غير الحكومية من اجل قضايا جمع الشمل الاسرة الفلسطينية"، ان أننا نقدر عاليا مساهماتهم المخلصة والدقيقة في المعلومات الواردة في هذا التقرير.

طاقم مشروع حقوق المواطنة، واللاجئين الفلسطينيين

انجريد جرادات-جاستر، منسقة المشروع، محمد جرادات، باحث، عير ابو خضير مرشدة، فؤاد ابورية مرشد متطوع،

اعتدال معمر عاملة ميدانية متطوعة، الحامية ليئا تسميل المستشارة القانونية للمشروع، الحامي احمد الرويضي متابعة

القضايا. الحامي يوحنا لوروين متابعة قضايا فلسطيني 1948م

مركز المعلومات البديلة: القدس هاتف 241159، فاكس 253151 بيت لحم تليفاكس 747854

بريد الكتروني e-mail: aic@baraka.org صندوق بريد 31417 القدس

الجدل الذي اخذ مداه على الساحة الإسرائيلية، بدءا من قياداته السياسية والامنية ومرورا بمتقفيه واكاديميه وصولا الى رجل الشارع العادي، ذاك الجدل الذي وردت فيه افكار واقتراحات ورؤى متعددة بشأن الأراضي المحتلة عام 1967م، كل ذلك الجدل والافكار - باستثناء اقلية صغيرة - لم تحاول حتى التطرق الى ماذا بشأن قضية القدس الشرقية وكل ما هو موجود وبخطوط عريضة وافكار واضحة على جدول عمل السياسيين الإسرائيليين من اليمين الى اليسار الصهيوني هو ان القدس عاصمة دولة إسرائيل الموحدة. والهدف واضح منذ اللحظة التي وقع فيها الشطر الشرقي من القدس تحت الاحتلال، وهو السعي الحثيث وباتفاق القوى اليمينية واليسارية الصهيونية لضم الشطر الشرقي وبسط السيادة الاسرائيلية الكاملة عليها. عن طريق توحيد الشطرين بواسطة الضم، وقد شكلت الحكومة والكنيست "لجنة وزارية خاصة" تتبع الكنيست. لتحقيق هدف الضم من خلال رسم سياسات دقيقة بهدف تغيير الحقيقة الاجتماعية والسياسية والديمغرافية للقدس العربية. ومحور هذه السياسة تركز على الحصر ومحاولة الحد الدائمة من النمو السكاني الفلسطيني فيها.

في حين ان خطوط السياسة العامة الاسرائيلية تجاه القدس العربية لم تتغير منذ اليوم الاول للاحتلال وتشكيل اللجنة الوزارية الخاصة، الا ان تاملا وفحصا دقيقا لما يجري يؤكد انه منذ البدء بالمفاوضات السياسية الفلسطينية - الاسرائيلية في العام 1991م حصل الكثير وسرعت اسرائيل من اجراءاتها البغيضة ضد المقدسيين والمدينة بصورة ملحوظة. ومن الواضح للعيان تصعيد السلطات الاسرائيلية لتكثيف الاستيطان، وتركيز اعداد كبيرة من المهاجرين وغيرهم في القدس العربية والمستوطنات المحيطة بها، رامية بذلك لتحقيق اغلبية سكانية استيطانية، على حساب النمو السكاني الفلسطيني والذي تخطط له سلطات الاحتلال بان يتحول الى اقلية هامشية غير مؤثرة في الواقع الديمغرافي العام للمدينة. الامر الذي يتيح لاسرائيل ان تحكم سيادتها عليها .. وبناءا عليه فاننا نعتقد ان الفلسطينيين دخلوا في المصيدة الاسرائيلية، ولا يقوون على مواجهة المخطط الاسرائيلي الا اذا قاوموا المخطط بمخطط مناهض، ويمكن رؤية ذلك من نقطتين هامتين:

1- مع حلول عام 1996م، فإن وضع الفلسطينيين في القدس وحقوقهم الاساسية في المواطنة اصبحت اسوأ بكثير من اخوانهم في باقي الاراضي المحتلة، (الضفة وغزة). اذ ان حقيقة تاجيل موضوع القدس لحين البدء في مفاوضات الحل الدائم، التاجيل الذي لم ياخذ بعين الاعتبار حقوق الانسان الفلسطيني الاساسية خلال المرحلة الانتقالية، زاد الامور تعقيدا لان ما يسري من اجراءات قانونية بشأن المواطنة الفلسطينية في الضفة والقطاع يستثني القدس، واعطى اسرائيل اليد الطويلة للعبث بالوضع القائم في المدينة وخاصة موضوع السكان، ووحدة الاسرة (جمع شمل العائلة) وتسجيل الاطفال المواليد من اباء غير مقدسين، وعزل المدينة عن محيطها الفلسطيني بواسطة الاغلاق العسكري المتواصل عليها من 31 آذار 1993م مما يحد من الحركة السكانية الداخلة والخارجة من والى المدينة وبالتالي تقليص متعمد ومخيف للفلسطينيين فيها، واصبحت هذه الحقوق محط عسف السياسة الاسرائيلية، والتي قطعاً ستؤثر على مفاوضات الحل النهائي سلباً.

2- وفي ظل انعدام الحماية القانونية والسياسية للفلسطينيين في القدس، وخصوصاً بعد تشطير الارض الفلسطينية كنتاج لاتفاقات اوسلو، اضحى سكان القدس الفلسطينيين امام خيارين احلاهما امر من الاخر: الاول، خيار حماية الهوية الوطنية الفلسطينية العربية، والمشاركة في الانتخابات الفلسطينية، والسلطة ومتطلباتها، وهكذا فانهم يعرضون حقوقهم في القدس للخطر وخاصة خوفهم من فقدان حق المواطنة داخل المدينة، من خلال سحب بطاقاتهم الزرقاء التي تثبت حقهم في المدينة. والثاني، عدم المشاركة والعمل مع السلطة والبقاء تحت الحكم والتحكم الاسرائيلي في القدس، في حينه سيقوم الاحتلال بتوظيف جل وسائله الضاغطة من اجل دمجهم كاقلية قومية في المجتمع الاسرائيلي في القدس وبالتالي فقدان الهوية الوطنية الفلسطينية. واي خيار من الاثنين قطعاً يصب في المصلحة الاسرائيلية التي تسعى لخلق اقلية قومية هامشية في القدس تحتكم بامرها. وبالتالي فان اسرائيل في مرحلة التفاوض على القدس ستطرح على طاولة المفاوضات قضية الاغلبية السكانية الكبيرة للمستوطنين وبالتالي لا توجد حقوق سيادية على القدس للفلسطينيين وهذا هو وجهة الخطر والمصيدة التي ستطرق ابوابها على الفلسطينيين.

الفصل الأول

سياسة إسرائيل الديمغرافية 1967م - 1991م

تميزت هذه الفترة الزمنية بعدم وجود مفاوضات او اتصالات سياسية بين اسرائيل و م ت ف، وعملت إسرائيل خلالها على فرض سيطرة غير محكمة على المدينة بينما استمرت في سياستها العاملة على خلق اغلبية سكانية يهودية استيطانية في الشطر العربي، وواصلت في الوقت ذاته الحد بكل جدية من النمو السكاني الفلسطيني في المدينة.

(1) من نتائج حرب حزيران 1967م على القدس ان حولت سكانها الفلسطينيين اما الى لاجئين او منفيين او في احسن الاحوال "اجانب" في مدينتهم ومسقط راسهم وراس ابائهم واجدادهم.

قبل احتلال عام 1967م، كان يقطن المدينة 80,000 الف فلسطيني وكانت تحت الإدارة الأردنية¹، وفور سقوط المدينة شرد الاحتلال بضع آلاف، مثلهم كان خارج البلاد للدراسة او العمل او لاي سبب اخر لم يسمح لهم العودة اليها، وبضع آلاف اخرين تم اخراجهم من المدينة خلال الحرب، لقربهم من مواقع القتال. وبعد سقوط المدينة بيد قوات الاحتلال بفترة اعاد السلطات الاسرائيلية 14,000 الف لاجيء فلسطيني مقدسي من القسم الشرقي الى بيوتهم في المدينة، ولم يسمح لحوالي 30,000 فلسطيني مقدسي بالعودة لمدينتهم واصبحوا ضمن اللاجئين الفلسطينيين بصورة عامة وقضيتهم معلقة مع القضية العامة المؤجلة للاجئين، او بلغة المفاوضات السياسية الحالية جزء من "النازحين".

¹ في دراسة اجراها دكتور برنارد سايبلا من جامعة بيت لحم عام 1993م، حيث اشار فيها الى انه كان مع بداية الحرب 1967م 7,630 فلسطيني مقدسي خارج المدينة، وعليه لم يسمح لهم بالعودة للعيش فيها ولم يحصلوا ابدًا على بطاقة الهوية الزرقاء للعيش في القدس. مقتبسة من:

ومباشرة ايضا بعد الحرب قررت حكومة اسرائيل بزعامة حزب العمل ضم القدس الشرقية الى اسرائيل. وسجلت الاحصائية العامة التي اجريت على القسم المحتل المضموم حديثا 66,000 مواطن فلسطيني داخل القسم الشرقي. 44,000 الف منهم كان يعيش في الحدود البلدية الاردنية للقدس والقسم الاخر المتبقي منهم وعدد 22,000 فقد كانوا من سكان المناطق المجاورة للقدس خارج حدودها الاردنية ولكنها ضمت مع القدس الشرقية لحدود البلدية التي رسمها الاحتلال² كل الفلسطينيين المقدسة الذين شملهم الاحصاء المذكور وحصر عددهم في 66,000 نسمة فرضت عليهم اسرائيل وضع "المواطنة الدائمة" أي حق الإقامة بناء على القانون الاسرائيلي المسمى بـ"قانون الدخول الى اسرائيل لعام 1952م"، وهذا القانون بعكس قانون العودة الاسرائيلي الذي ينطبق على اليهود فقط والذي يمنح المهاجر او غير المهاجر اليهودي كل الحقوق مجرد وصوله الى المطار برغم انه لا يوجد له أي شيء يربطه في البلد سوى انه/ا يهودي/ة، اما قانون الدخول فيمنح الإقامة، وليس المواطنة الكاملة على ارض مدينتهم واصبح وضعهم كاي اجنبي يرغب في الإقامة وتمنحه الدولة حق الإقامة الدائمة والعمل فيها ولكن يحق لها سحبها منه في أي ظرف من الظروف. وبلغت القانون الاسرائيلي يمكننا القول انه حول الفلسطيني من مواطن ابن وطن الى مقيم دائم او حتى سائح في مدينته.

2) سياسة الاحتلال البيروقراطية الروتينية من 67 - 1991: الحد من النمو السكاني بطرق المماثلة الروتينية

1-2) منع الهجرة الفلسطينية الى القدس

بينما لم تكن الحركة بين القدس ومختلف المناطق الجغرافية في فلسطين المحتلة محددة او محدودة في تلك الفترة الا ان الاحتلال الاسرائيلي حرم الهجرة الفلسطينية الى المدينة بواسطة:

- تصاريح الزيارة: كل فلسطيني (بما فيهم المقدسيين) يعيش في المنفى، ولا يحمل وثيقة سفر او جواز سفر ساري المفعول من دولة لها علاقات دبلوماسية مع اسرائيل، يستطيع

² ابو لغد، جانيت "مخاطر الاحتلال الديمغرافية" في عاروري، ناصر احتلال: اسرائيل على فلسطين (لندن، دار زد بوكس المساهمة المحدودة)، 1984م، ص257،

و رومان، ميخائيل يعيشون معا منفصلين: العرب واليهود في القدس المعاصرة (برنستون، دار جامعة برنستون للنشر)، 1991م، ص19.

الزيارة فقط في حال حالفهم الحظ في الحصول على "تصريح زيارة" من مكتب وزارة الداخلية. مثل هذه الطلبات يجب ان يتقدم بها احد الاقارب القاطنين في القدس وصلة القرابة يجب ان تكون من الدرجة الاولى والثانية فقط وهذه سياسة عامة يتبعها مكتب وزارة الداخلية في القدس العربية. وبصورة عامة فانه على الاغلب ان يرفض مكتب الداخلية مثل هذه الطلبات، وبدوره ليس ملزما بان يعطي سببا للرفض. وفي حال قبول الطلب واصداره فانه ساري المفعول لمدة ثلاث شهور، وعند انتهاءه يمكن تقديم طلب لتمديده واذا حالف الحظ صاحبه يمدد لمدة شهر آخر، بعد ذلك اذا رغب صاحب الطلب في التمديد فان قبوله يكون شاذا جدا.

● **وحدة الاسرة (جمع شمل العائلة):** هذه هي الالية القانونية الوحيدة الذي يمكن للفلسطيني من باقي الاراضي المحتلة في الضفة والقطاع او المنفى ان يحصل من خلالها على حق الإقامة في القدس الشرقية. حيث يمكن لمواطن من القدس من الدرجة الاولى ان يقدم طلبا لجمع الشمل للمطلوب جمع شمله في مكتب وزارة الداخلية الاسرائيلية في القدس الشرقية والبالغ ثمنه 150 دولار امريكي، ويستلم مكتب الداخلية الطلب، ولكن الاجابة عليه بالسلب او الايجاب تستغرق زمنا طويلا وغير معروفة اذ قد تمتد من 3 شهور الى ثلاث سنوات، كسياسة تسويقية ومماثلة روتينية مملة تدفع بصاحب الطلب بان لا يتابعه للعناء الذي يلاقه امام مكاتب الداخلية، وكذلك بموجب قانون الدخول لاسرائيل لعام 1952م فان مكتب الداخلية او الوزارة غير ملزم بتوضيح او توفير اسباب الرفض لتلك الطلبات، بالطبع الغالبية العظمى من هذه الطلبات يتم رفضها.

سابقا وحتى عام 1994م وكسياسة تتبعها وزارة الداخلية لتقليص عدد الفلسطينيين في القدس كانت ترفض طلبات جمع الشمل المقدمة من المرأة المقدسية لزوجها غير المقدسي، وتعليل الوزارة لهذه السياسة، ياتي على المنوال التالي، "منطقيا المرأة العربية التي تتزوج، تنتقل للسكن في بيت زوجها وفي مكانه، ولهذا فان سياسة الوزارة محافظة على التقاليد العربية!!!"

في اللحظة التي تحرم فيها سياسة اسرائيل الاسرة الفلسطينية النووية من العيش موحدة وكيفما ترغب، فانها بذلك تنتهك ابسط حقوق الانسان الذي يؤكد عليها العرف والاتفاقيات الدولية بشأن وحدة الاسرة وحقوق الطفل الواجب حمايتها في كل الاحوال. وبسبب هذا الانتهاك الخطير فان الاسرة الفلسطينية المقدسية عليها الاختيار بين امرين: اما العيش

معاً، لكن خارج حدود مدينة القدس وهو الامر الذي يؤدي لفقدان حق الإقامة في المدينة للاسرة، او العيش منفصلين وتحت ضغط دائم، الامر الذي قد يؤدي الى الانفصال كليا تلافياً لمشاكل مكتب وزارة الداخلية.

● **تسجيل المواليد الجدد في الداخلية الاسرائيلية بالقدس:** حتى عام 1982م كان القانون الاسرائيلي يسمح بتسجيل المواليد الفلسطينيين الجدد في القدس الشرقية معتمدة على البطاقة الشخصية للوالد ، وكان لديها الاستعداد الايجابي لتسجيلهم في البطاقة الشخصية للام اذا كان الاب لا يحمل وضع المواطنة (الإقامة) الدائمة في القدس. ولكن هذه السياسة تغيرت عام 1982م، بناء على التعديل الذي طرأ على قانون الدخول الى اسرائيل بواسطة التعديل في الانظمة والذي اطلق عليه مادة رقم 12 من قانون الدخول، والذي اصبح بموجبه لا يسمح للام من القدس الشرقية المتزوجة لرجل لا يحمل حق المواطنة في القدس ان تسجل مواليدها في بطاقتها الشخصية، او بقاءهم دون تسجيل رسمي مما يعني حرمانهم من حقوقهم في التعليم والصحة والحركة مستقبلاً، او على الوالد ان يسجلهم في بطاقة بناء على وضع اقامته سواء في الضفة والقطاع او كان يعيش في المنفى مما يعني سحب حق الإقامة المفدية من الاطفال الجدد وهي جزء من السياسة العامة لتفريغ القدس من سكانها الفلسطينيين.

2-2) تشجيع الهجرة الفلسطينية الى خارج المدينة:

● **سحب حق الإقامة في القدس:** تنص المادة 11 من قانون الدخول الى اسرائيل على انه اذا:

- اقام صاحب حق الإقامة الدائمة خارج اسرائيل لمدة سبع سنوات او اكثر،
 - فانه يصبح مقيماً دائماً في منطقة او دولة اخرى.
 - او اذا تقدم هو/ي بطلب للحصول على جنسية دولة اخرى،
- فانه/ا معرض/ة لفقدان حق الإقامة الدائمة في اسرائيل. وعلى الرغم ان القانون الاسرائيلي لم يعرف بوضوح في أي من بنوده باقي الضفة الغربية وقطاع غزة على انها اراض اجنبية، الا ان المادة المذكورة اعلاه تمارس فاعليتها القانونية على من يعيش خارج حدود المدينة في الضفة او القطاع، وكانهم يعيشون في دولة اجنبية، ولم تتوفر لدينا أي احصائية رسمية عن

عدد المقادسة الذين فقدوا حق اقامتهم في القدس بواسطة سحب بطاقتهم الشخصية بسبب العيش في الضفة والقطاع (انظر صندوق رقم 5: المعلومات الاساسية حول البنية الديمغرافية) على أي حال وبدون الحديث بلغة القانون فان أي فلسطيني مقدسي يغادر القدس للعيش خارجها بغض النظر عن قصده ونيته في العودة اليها، فان حقه في العودة اليها والسكن فيها مهددا بصورة جدية وقد يحرم حرمانا كاملا من دخولها. (انظر ايضا العنوان 2-4)

وإذا ما سحبت بطاقة المقدسي والذي يعني حرمانه من الإقامة في القدس، يمكنه ان يتقدم بطلب لاسترداد بطاقته، ووضعه مع تبيان اسباب المغادرة للمدينة لمدة طويلة، من خلال اثباتات ووثائق رسمية مقنعة، رغم كل ذلك الا ان فرص اعادة البطاقة ووضع الإقامة غالبا ما يتم رفضها وحالات نادرة تستعيد حقاها في العودة الى المدينة.

• **تصاريح سفر مشروطة:** كل فلسطيني/ة من سكان القدس ملزمين باستخراج اذن او تصريح للسفر خارج البلاد وفي كل الاحوال سواء عبر الجسور او المطار الاسرائيلي، وتصاريح الخروج سارية المفعول لمدة ثلاث سنوات في حال الخروج عن طريق الجسر الاردني، او لمدة عام اذا كان السفر عبر المطار واذا لم يعود او لم يتم تجديدها وفقا للقوانين السارية (وهي مدة محدودة ايضا سنتين اضافيتين لحامل تصريح الخروج عن طريق الجسر وسنتين اضافيتين لحامل تاشيرة الخروج عن طريق المطار الاسرائيلي). في غضون الفترة الممنوحة له/ا وتجاوزت/ مدة التاشيرة/ تصريح الخروج فانه/ا قطعاً سيفقد حقه في العودة، وهؤلاء يصبحون بحكم المنفيين عن الوطن.

وخلال الانتفاضة اتبع مكتب وزارة الداخلية في القدس الشرقية اسلوب اشتراط العودة للذكور الراغبين بالسفر، حيث طلب من كل من تقدم بطلب للسفر الى الخارج بان يكتب تعهدا ذاتيا يؤكد فيه عدم عودته الى البلاد قبل انقضاء 9 اشهر على سفره وهناك حالات عديدة موثقة لدى مؤسسات حقوق الانسان خاصة الطلبة الذي اجبروا على كتابة تعهد بعدم العودة قبل انقضاء ثلاث سنوات على سفرهم. وهذا نوع من سياسة الترحيل غير المباشر للفلسطينيين بصورة عامة والمقادسة بصورة خاصة.

● **المنافع او الخدمات الاجتماعية:** تفرض القوانين الاسرائيلية على المواطن الفلسطيني في القدس، دفع كل المستحقات التي يفرضها قانون التامين الوطني الاسرائيلي، تماما كاي اسرائيلي اخر. بالمقابل يفترض ان يوفر التامين الوطني الخدمات كاملة التي يقدمها للمواطن الاسرائيلي، مثل خدمات الامومة والطفولة والشيوخ والارامل والبطالة والعجز ... الخ. ورغم ذلك فان التمييز واضح ضد الفلسطينيين في الحصول على خدمات متساوية طالما دفعوا رسوم تامين مساوي لاي اسرائيلي، وهناك الكثير من التوثيق الانتهاكي في هذا المجال قامت به مؤسسات حقوق الانسان، رغم كل الانتهاكات تبقى الخدمات المقدمة من التامين الوطني امتياز يمتاز به فلسطيني القدس عن اخوانهم في باقي الضفة والقطاع، اذ لا يوجد فيها أي ضمانات اجتماعية او صحية رسمية.

في حين لجأت الى اسرائيل استخدام سياسة الامتيازات الذي يقدمها القانون في تفرغ المدينة بواسطة لبرلة التامين الوطني في السابق حتى بدء المفاوضات السياسية بحيث يتمتع الفلسطيني بحقوقه الاجتماعية والصحية، حتى في حال سكنه خارج المدينة وبرز مثال على ذلك الحملة التي قامت فيها بلدية القدس في عام 1973م تحت شعار "ابني بيتك بنفسك" في منطقة العيزرية المجاورة للمدينة ولكن خارج حدودها البلدية. وبهذه السياسة المفتوحة تشجع عدد كبير من الفلسطينيين المقادسة للعيش خارج المدينة، بسبب الضائقة السكنية فيها.

لكن في عام 1993م اصدرت محكمة العدل العليا في اسرائيل قرارا يحرم فيه الفلسطيني المقدسي من خدماته الذي يقدمها التامين الوطني على اعتبار انه يعيش خارج المدينة. فعلى سبيل المثال سياسة التامين الوطني الاسرائيلي عام 1984م اقرت وقف خدمات التامين للفلسطينيين القاطنين خارج المدينة، وبعدها بفترة صدرت تعليمات جديدة مشددة عن مؤسسة التامين الوطني بخصوص الفلسطينيين وتقضي بحرمانهم من الخدمات كاملة، في عام 1994م صدر قانون واضح عن مؤسسة التامين الوطني ينص بوضوح على حرمان تلك الفئة المقدسية القاطنة خارج المدينة من كل الخدمات التي تقدمها المؤسسة، أي تجاوزت السياسة العامة تجاه الفلسطينيين لتصبح قانونا رسميا للمؤسسة بما فيها الفلسطينيين القاطنين في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية.

بحث ميداني: بناء على نتائج بحث ميداني جرى في القدس الشرقية عام 1994م، فإن النتائج الذي خرج بها البحث تشير الى نجاح السياسية التفريغية الاسرائيلية لمواطني القدس العربية، في تلك الفترة الزمنية، وقد اتضح من البحث ان المشكلة الاعظم التي تواجه فلسطيني القدس هي مشكلة وحدة الاسرة او جمع شمل العائلة النووية الذي فيها احد اطراف العلاقة الزوجية ليس من مواطني القدس، وخاصة الأزواج لزوجات مقدسيات، وظهر في العينة انه من بين 136 طلب جمع شمل قدمت لمكتب الداخلية في القدس يوجد 109 طلبات لأزواج متزوجين من نساء مقدسيات. وتم تاتي مشكلة تسجيل الاطفال في بطاقة الام في الدرجة الثانية حيث انه تم توثيق 49 طلب لتسجيل المواليد مع الام رفضها مكتب الداخلية، ومعظم الاطفال في العينة المذكورة لم تتمكن اسرهم من تسجيلهم في المدارس التي تشرف عليها البلدية وهي بمثابة مدارس حكومية عامة، مع ان التسجيل للسنة الدراسية 1995/94م انتهى في حينه مما يعني ان هؤلاء الاطفال في حكم الضياع اذا لم تتمكن اسرهم من تسجيلهم في مدارس خاصة، والتي تكلف مبالغ كبيرة على الاسر. واحتلت مشكلة فقدان حق المواطنة في القدس أي سحب البطاقة الشخصية لاسباب سابقة الذكر المرتبة الثالثة حيث اشارت الى انه تم سحب حق المواطنة من 21 حالة، وكل تلك الحالات تقدمت بطلبات اعادة حق المواطنة في القدس لمكتب وزارة الداخلية.³

كل التعقيدات البيروقراطية والاجراءات القاسية ضد الفلسطينيين في القدس نابعة بالاساس من القرار السياسي الذي اتخذته الحكومة الاسرائيلية في مطلع السبعينات، والذي يقضي بانه لا يجب ان تزيد نسبة السكان الفلسطينيين في المدينة عن 28%، وقد تحقق الهدف الاسرائيلي، وذلك عندما اعلن المسؤولين الاسرائيليين في شهر حزيران 1993م عن تحقيق الاغلبية اليهودية في المدينة، ونشروا الرقم الاحصائي لليهود بانه وصل الى 155,000 الف يهودي (مستوطن) والفلسطينيين وصل الى 150,000 الف في نفس المنطقة من القدس الشرقية.⁴

³ "قضايا ملحة للمواطن المقدسي - نظرة مستقاه من الميدان" مركز المعلومات البديلة، مذكرة، 20 ايلول 1994م، كل الارقام المذكورة في في الفقرة والتي تتعلق بمختلف الفئات تتجاوز الرقم المذكور في العينة لان السياسة الاسرائيلية تفرق في طلب العائلة الواحدة حيث من الممكن ان يكون لاسرة واحدة طليين او اكثر مثل، تسجيل الاطفال، جمع شمل للاطفال وللزوج او الزوجة، وفي بعض الحالات هناك تداخل بين الاسر الطالبة والذي يعقد وضع الاسر الفلسطينية النووية وما حولها.

⁴ صحيفة هآرتس، 6 - 7 - 1993م.

مكتب وزارة الداخلية في القدس: أداة للحكومة البيروقراطية

يعتبر مكتب وزارة الداخلية في القدس الشرقية، الذراع الحكومية الطويلة في ترجمة السياسات الحكومية بصورة منقطعة النظير من الاجحاف والانتهاك بحق فلسطيني القدس. ورغم الانتقادات والتوثيق الذي نشرته مؤسسات حقوق الانسان والصحافة عن الانتهاكات والفساد والاساليب غير المشروعة في التعامل مع الفلسطينيين من قبل مكتب وزارة الداخلية، فقد لاقت هذه الانتقادات والتقارير الصحفية والحقوقية اذانا مسدودة لدى القادة السياسيين والحكومة الاسرائيلية الامر الذي اكد حقيقة ان مكتب الداخلية افتتح لا لتسهيل معاملات الجمهور وانما لمعاقبته وفرض الارهاب اليومي في حياة الفلسطيني المقدسي. وقد استخدم مدراء المكتب الاسرائيليين سياسة العصي والجزرة مع الفلسطينيين بدون سياسة وقوانين واضحة وانيطت بهم مهمات التحكم في الحياة اليومية للسكان الفلسطينيين. ومن من الفلسطينيين لديه المقدرة المالية والواسطة للوصول الى مدراء المكتب كان باستطاعتهم دفع الرشوة وبالتالي تسهيل معاملاتهم واصدارها بفترة قصيرة قياسية، واما من لا يملك لا هذا ولا ذاك فهو مضطر للانتظار ايام وليال امام مكاتب الداخلية لكل قصاصة ورق وقد يحصل عليها او لا يحصل بعد كل ذلك العناء. كما ان هذه السياسة فتحت المجال لفلسطينيين بان يعملوا كوسطاء وجواسيس عملاء للمدراء وغيرهم، من اجل توفير الاموال وتشكيل حلقة وصل بين المسؤولين في المكتب ومن لديهم الاستعداد لدفع الرشوة.⁵

انشاء زيارة خاطفة لوزير العدل الاسرائيلي دافيد ليبائي، في عام 1995م، ومشاهدته للظروف اللاانسانية الذي تجبر الفلسطيني على القيام بها امام مكتب الوزارة في القدس الشرقية، وشاهد وسمع ان هناك العشرات ممن ينامون الليل امام المكتب لكي يحصلوا على دورهم في الصباح، والطوابير الطويلة من المواطنين، قرر الاخير اغلاق المكتب لانه "لا يعمل بنجاعة" وهذه هي المرة الاولى الذي يفتح مسؤول اسرائيلي موضوع مكتب الوزارة في القدس الشرقية⁶. وفي شهر كانون اول 1995م سجلت الوزارة موضوع مكتب وزارة الداخلية على جدول اعمال لجنة الكنيست للشؤون الداخلية. وقد كشفت صحيفة يديعوت

⁵ للاطلاع اكثر انظر على سبيل: هليل كوهين، "نظام الرشاوى"، صحيفة كول معير، 23-7-1993م.

⁶ صحيفة يديعوت احرنوت 1-12-1995م

احرنوت الاسرائيلية عن حقائق مفزعة في تقارير لها نشرتها بعد تقصي صحفي طويل منها:

- مدير مكتب الداخلية - دائرة تسجيل السكان يوسف توف، قام باصدار بطاقات هوية شخصية تثبت حق الاقامة في القدس رسميا بدون التثبيت لمن سوف تذهب او من سيستخدمها وكان يقدمها لصديقيه الفلسطينيين المقربين له احدهما من الذين عملوا معه في بيته الذي بناه. والآخر ميكانيكي سيارات كان يقوم بتصليح سيارته الخاصة لديه، وقد تصرف الفلسطينيان ببيع البطاقات التي كان يصدرها يوسف توف ويحصلان بالمقابل على مبالغ مالية طائلة، وفيما بعد اصبحت مصدر دخل اساسي لهما.

- مليونير فلسطيني من منطقة الخليل كان قد دعم ماليا حملة ايهود اولمرت لانتخابات بلدية القدس الذي نجح فيها مقابل رئيس البلدية السابق تيدي كوليك. حصل على بطاقة هوية شخصية تثبت حق اقامته في القدس له ولاسرته وذلك بالتعاون مع السيد يوسف توف، وكذلك حصل على تخفيض ضريبي من المستحقات الضريبية على اعمال ذلك المليونير كهدية من اولمرت مقابل الدعم المالي الذي قدمه له.⁷

لم يحدث الكثير في اعقاب الفضائح المخجلة التي تكشفت امام الراي العام والذي كانت تدور احداثها في مكتب وزارة الداخلية، كل ما جرى ان قام وزير الداخلية الجديد حايم رامون باغلاق المكتب لفترة قصيرة ووقف السيد يوسف توف عن عمله، ومنذ ذلك الحين لا جديد تحت الشمس، وكل ما عملته وزارة الداخلية كالعبد الذي افلتت من رباط سيده لفترة، ولكنه عاد الى خدمة السيد باخلاصه المعهود. واعادت البيروقراطية تجديد نفسها وبصورة اسوأ مع محاولتها (الوزارة) الظهور بالمظهر الحضاري الديمقراطي نتيجة للضغط الشعبي الذي تتعرض له في اعقاب نشر فضائح الرشاوى الا انها لم تغير جذريا من الوضع القائم لانها اولوية سياسية اكبر من المدير والوزير.

الفصل الثاني

⁷ يديعوت احرنوت، 1- 12- 1995

تعبيد الطريق امام مفاوضات الحل الدائم لصالح إسرائيل (1991م - 1996)

فتح مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الاوسط، في اكتوبر 1991م الملفات الاسرائيلية المتعلقة بسياستها تجاه القدس خاصة والمناطق المحتلة عامة، حيث شعرت اسرائيل ان ما حدثته من متغيرات بطيئة على ارض الواقع في القدس، على مدار 25 عاما من الاحتلال، لم يكن كافيا، وقررت حكومة الليكود وبموافقة ومباركة حزب العمل على تسريع الاجراءات داخل وحول مدينة القدس، فسارعت عجلة الاستيطان ومصادرات الاراضي واحكمت الحصار العسكري على المدينة، وتابعت الاجراءات حكومة العمل بعد تسلمها الحكومة في اخر انتخابات للكنيست الاسرائيلي.

وكل ذلك في سبيل تعبيد وتهيئة الفرص الثمينة عندما تطرح اوراق المفاوضات على الطاولة وتاتي اسرائيل بكل ما يؤكد ان القدس ارضا وسكانا هي اسرائيلية. وهدفت السياسة الديمغرافية الاسرائيلية الى تحقيق هدفين اساسيين خلال المرحلة الانتقالية:

- 1- فصل القدس كليا عن باقي الاراضي المحتلة في الضفة الغربية.
- 2- خلق اقلية هامشية فلسطينية في القدس، لا تقوى مستقبلا على المطالبة بسيادة فلسطينية على المدينة، تثبيت السيادة الاسرائيلية عليها.

لتحقيق هذين الهدفين، فان الالية الجديدة للسياسة وللديمغرافيا التي وضعتها اسرائيل بشأن القدس الشرقية، تتلخص في العوامل التالية:

1. تسريع عجلة الاستيطان اليهودي

عقب اتفاقية اوسلو في 13 سبتمبر 1993م، دخلت اسرائيل مرحلة السباق مع الزمن في عملية البناء الاستيطاني ومصادرة الاراضي التي يمكن استخدامها للاستيطان، والطرق التي تربط الكتل الاستيطانية حول القدس وداخلها ونقل المهاجرين والسكان الى تلك المستوطنات الجديدة وقد شمل ذلك عدد من المناطق وهي التلال المحيطة ببلدة شعفاط المقدسية "ريخس شعفاط" وخطة البناء الاستيطاني على جبل ابوغنيم المطل على بيت ساحور بيت لحم وقرى القدس العربية ام طوبا وصور باهر "هار هخوماة" وهما المثالان الاوضحان للحمى الاستيطانية.

2. الحصار العسكري المفروض على القدس

منذ حرب الخليج عام 1991 تطلب دخول الفلسطينيين من المناطق المحتلة (الضفة وغزة) تصريح دخول الى القدس تصدره دوائر الحكم المدني/ العسكري، في الوية الضفة الغربية، نتيجة للطوق العسكري الشامل الذي فرض على الاراض المحتلة في حينه. وبعد الحرب ازيلت الحواجز العسكرية عن مداخل القدس واعيدت لفترات قصيرة، حتى 31 اذار 1993م عندما اعلنت اسرائيل عن الاغلاق الكامل للقدس امام الحركة الفلسطينية وقيد دخولهم اليها بواسطة تصاريح تصدر عن ادار الحكم المدني/ العسكري في المناطق المحتلة. وقلصت الى اكثر من 80% من الحركة الفلسطينية الى القدس، ولا يزال هذا الحصار مفروضا، الامر الذي ادى الى ضرب حقيقي للبنية المجتمعية والمؤسساتية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الفلسطينية في القدس الشرقية.

وغالبا ما يجري اغلاق الحركة كليا الى القدس بواسطة فرض اطواق عسكرية اضافية، تمنع بموجبها اسرائيل حتى من يحمل تصريحا للدخول الى المدينة ويستمر في الغالب لمدد تتراوح بين 10 ايام - الشهر او اكثر كحال الطوق العسكري الحالي والذي فرض في ظل موجة العمليات الانتحارية في القدس وعسقلان وتل ابيب.

وقد حققت سياسة العزل هذه هدفها بصورة كبيرة، حيث لا يعتبر الغالبية العظمى من الفلسطينيين حرية الحركة الى القدس بدون تصاريح وتعقيدات بيروقراطية، شيئاً طبيعياً كما كان سائداً في السابق.

3. استثناء القدس الشرقية من التحسينات التي طرأت على حقوق المواطنة الفلسطينية في الضفة وقطاع غزة.

رفضت اسرائيل شمل سكان القدس ضمن الاجراءات التسهيلية التي حصل عليها المواطنين الفلسطينيون في الضفة وغزة في نهاية عام 1991 و1992م بعد ان كانت مؤسسات حقوق الانسان قد حققتها وثبتها اسرائيل في اطار المفاوضات الثنائية الاسرائيلية الفلسطينية، ومرة اخرى يحرم فلسطيني القدس من حقهم في الحصول على التسهيلات الطفيفة.

وترفض اسرائيل الحديث حتى عن ابط حقوق الانسان في القدس ضمن اطار المفاوضات السياسية الفلسطينية الاسرائيلية بحجة ان كل مواضيع القدس امر مؤجل المفاوضات عليه لحين بدء المفاوضات على الحل الدائم مما ادى لان لا يتمتع المقدسيين بقرارات المحكمة العليا بشأن تخفيف السياسة الحادة تجاه قضايا جمع الشمل والمواطنة الفلسطينية في المناطق المحتلة في الذي اخذته في اعوام 1992م وجددته في 1994/93 واستتني القدس بصورة واضحة بناء على اتفاقات اوسلو "أ". وهذا الامر ساري المفعول فيما يتعلق بالفلسطينيين بينما لا يطال الاجراءات التنفيذية السياسية الديمغرافية في القدس وعلى ارضها وسكانها. وحقيقة قبول م ت ف بالادعاء الاسرائيلي والتزامها بعدم طرح موضوع حقوق الانسان الفلسطيني في القدس وقبولها تاجيل كل المواضيع ذات العلاقة حتى المرحلة النهائية هو في الواقع انجاز اسرائيلي له وزنه.

وحددت اتفاقيات اوسلو عام 1996م الاطار الزمني للبدء بالمفاوضات حول الحل الدائم ومن ضمنها قضية القدس، وقضايا المواطنة فيها وحقوق الانسان، لكن الوضع في القدس بالفعل ليس هو ذات الوضع في باقي المناطق الفلسطينية المحتلة عام 1967م حيث انه في تلك المناطق يمكننا الاشارة الى التحسينات:

3-1 لم يطرد ولا شخص واحد من اطراف العلاقة الزوجية من قبل السلطات العسكرية الاسرائيلية في الضفة الغربية منذ اتفاقية عام 1992 الذي جرت بين مؤسسات حقوق الانسان الفلسطينية والاسرائيلية من جهة والمحكمة العليا ومدعي عام الدولة من جهة ثانية، تلك الاتفاقية التي ضمنت حق طرف العلاقة الزوجية في الاقامة وتجديد تصريح زيارته في الارض المحتلة باستثناء القدس لمدة ستة اشهر دون الحاجة للسفر وله/ا حق الاولوية في طلبات جمع الشمل والموافقة عليها .

3-2 تم استثناء اهل القدس الفلسطينيين من سياسة الحكومة الجديدة تجاه قضايا جمع الشمل، تلك السياسة التي اعلن عنها في عام 1993م، واعد تعديلها في عام 1994م، تلك الاتفاقية التي تحمي كل الاشخاص المشمولين في اتفاقية 1992 من التعرض للطرود والابعاد بسبب بقائهم مع اسرهم، وتضمن لهم الحق في استصدار بطاقة هوية شخصية بعد تقديم طلب جمع الشمل للسلطات المعنية، فان اطراف العلاقة الزوجية في القدس من غير المواطنين يتعرضون لاستمرار سياسة الطرد والابعاد وحتى الغرامات المالية. وفي الوقت الذي تم الاعلان فيه من قبل السلطات الاسرائيلية عن سياستها تجاه قضايا جمع الشمل في الضفة وغزة، وتحديد حصص سنوية للمناطق، مع انتقادنا لها بانها ليس كافية الا انها تقدا في الطريق المطلوب سلوكه في هذه القضايا، بقي نفس الموضوع بالنسبة للقدس ليس اكثر من حرمان وتجربة بائسة السير في طلب جمع شمل وعرضة للاشاعات والاقاويل.

3-3 لجنة العمل الرباعية (مصر، الاردن، م ت ف، واسرائيل) للتفاوض حول قضية نازحي عام 1967م والذي وضعت جدول اعمالها، في اجتماعها المنعقد في آذار 1995م، تلك الاجندة لم تجدد على اعمالها قضية نازحي القدس والبالغ عددهم حوالي 30,000 نازح فلسطيني وفقا لكل التقديرات والذين شردتهم حرب حزيران 1967م.

3-4 سكان القدس الفلسطينيون لم تشملهم التسهيلات التي وردت في اتفاقيات القاهرة (1994) ولا اوسلو "ب" (1995):

• التسهيلات التي تتعلق بتصاريح الزيارة للضفة وغزة، (الملحق 3/ المادة 13/28)،

- لم يشملهم اتفاق تقديم طلب الحصول على الإقامة لطرف العلاقة الزوجية من غير المقيمين، والتي شملت باقي الضفة والقطاع وفقاً للملحق 2/ المادة g/1، وكذلك ليس من حقهم الحصول على وثيقة (جواز) سفر فلسطيني،
- لم تعد تصاريح وتأشيرات الخروج (السفر خارج البلاد) محدودة الزمن والتاريخ كما كان سابقاً لقدوم السلطة الفلسطينية، أي أنه بمستطاع الفلسطيني من المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية السفر للخارج والعودة متى أرادوا دون أن يتعرضوا لفقدان حق الإقامة. لكن وضع الأهل في القدس من هذه الناحية لا زال كما كان ولم يطرأ عليه جديد إيجابي. (راجع الفصل الأول نقطة 2-2).
- بينما لا يزال أهل القدس يعيشون في المنافي، إلا أن قضية عودتهم لم تطرح على طاولة المفاوضات في المرحلة الانتقالية. في حين ورد في اتفاقية أوسلو "ب" في الملحق 3 المادة 3/23 تشكيل لجنة مشتركة مهمتها البحث في قضايا أصحاب حق الإقامة الذين حرموا من حقهم من قبل سلطات الاحتلال نتيجة لعدم عودتهم قبل انتهاء مدة تصاريح الخروج الذي سافروا عليها للخارج، هذه اللجنة المشتركة لا تملك صلاحية بحث نفس القضايا لأهل القدس ممن سحب منهم حق الإقامة لنفس الأسباب.

4- تعريف جديد لوضع المواطنة الفلسطينية في القدس الشرقية: "اثبات مركز الحياة"

تعتمد سياسة سحب حق المواطنة الفلسطينية في القدس الشرقية على قانون الدخول لإسرائيل البند رقم 11، وبالأساس استحدث هذا البند ضد الفلسطينيين القاطنين خارج المدينة ويحملون حق الإقامة فيها، ولكن إقامتهم خارجها استمرت لمدة سبع سنوات أو ما يزيد عنها، سواء في الضفة والقطاع أو في خارج البلاد والحالات التي قطنت خارج البلاد تلك المدة هي الأكثر عرضة للخطر، إذ أنه من السهل عدم تجديد تأشير أو تصريح الدخول إلى الوطن بعد انتهاء المدة (راجع الفصل الأول، نقطة 2-2) في السابق للمرحلة الحالية كانت يكفي لتجاوز هذه المعضلة العودة من حين لآخر لتجديد تأشيرة أو تصريح الخروج لإثبات أن الشخص ما زال مرتبطاً بموطنه. وقد أقرت المحكمة العليا في جلسة لها بأنه في حال ثبت للجهات المعنية أن "مركز حياة الشخص" من مواطني القدس أصبح في بلد آخر فإنه معرض لتطبيق بند رقم 11

من قانون الدخول لاسرائيل عليه وبالتالي يفقد حقه في الاقامة⁸ . وتجدر الاشارة هنا الى ان بند رقم 11 لم يكن مطبقا بصورته الواسعة هذه الايام وخاصة في الفترة ما بين 1967-1991م وبنفس الروحية والتشديد، وخاصة على من خرجوا من القدس للعيش في الضفة الغربية.

المرّة الاولى التي لمست فيها مؤسسات حقوق الانسان التشديد والتحول السريع الى التطبيق العملي للبند كان في عام 1994م اثناء قضية طرحت على المحكمة العليا، وهي قضية التمييز السوء ضد النساء المقدسيات المتزوجات لرجال من غير المقيمين في القدس ورفض طلباتهن لجمع شمل أزواجهن، حنيتها فقط اشارت المحكمة الى انه من الان فصاعد سوف تعامل المرأة تماما كالرجل عليها التقدم بطلب جمع شمل لزوجها. وازافت وزارة الداخلية تاكيدها "و**فقط** يقبل طلبها في حال اثبتت بو**ثائق رسمية ان مركز حياتها هو في القدس**"⁹.

⁸ مبارك عوض في قضيته ضد دولة اسرائيل، محكمة العدل العليا، ملف رقم 88/282.

⁹ رد وزارة الداخلية الاسرائيلية على مركز المعلومات البديلة، 16-6-1995م

مصادرة البطاقة الشخصية يعني مصادرة حق المواطنة في القدس الشرقية

نجاح. ج مواطنة مقدسية، قبل حوالي سبع اعوام قررت وزوجها الانتقال للعيش في مدينة رام الله وذلك بسبب الضائقة السكنية وعدم توفر منازل مناسبة في القدس. وفي عام 1995م اضاعت بطاقة هويتها الشخصية في السوق بينما كانت تتسوق بعض الحاجيات لبيتها، توجهت نجاح لمكتب الداخلية وقدمت طلب لاصدار هوية شخصية بدل ضائعة، وبعد فترة عادت لتتسلم البطاقة الجديدة، الا انها فوجئت بقرار الداخلية الذي ابلغها به احد الكتيبة بان بطاقتها تم سحبها وانها لم تعد من سكان القدس، بناء على انها انتقلت للعيش وزوجها في منطقة خارج المدينة واصبح مركز حياتها في رام الله. ولم تغير وزارة الداخلية موقفها من قضية نجاح حتى الان على الرغم من تأكيد محاميها على ان القانون الاسرائيلي لا يعرف المناطق المحتلة عام 67م على انها "مناطق اجنبية" وبالتالي ليس بالضرورة ان ينطبق عليها البند رقم 11.

عيدة. س مواطنة مقدسية ومتزوجة لمواطن اردني، وبعد ان رفض مكتب الداخلية طلبها لجمع شمل زوجها والعيش في القدس معا. سافرت الى الاردن لتبني اسرتها مع زوجها هناك. ومنذ ذلك الزمن تقوم عيدة بزيارة دورية للقدس لتجدد تصريح الخروج في سبيل المحافظة على حقها في القدس. وعندما حضرت اخر مرة في صيف عام 1995م مع اطفالها عن طريق الجسر وزوجها دخل بواسطة تاشيرة سياحية بحكم جنسيته الاردنية، وبعد ان ابلغها موظف في مؤسسة التأمين الوطني الاسرائيلي بان هويتها اصبحت قديمة (صادرة بتاريخ 11-10-1993) توجهت عيدة بحسن نية الى مكتب وزارة الداخلية وقدمت طلب تجديد الهوية وسلمت بطاقتها القديمة، على أي حال رفض مكتب الداخلية طلب التجديد، وابلغها بانها لم تعد من الان فصاعدا مواطنة مقدسية لان "مركز حياتها انتقل الى الاردن".

مصادرة البطاقات الشخصية

رمز للمرحلة الانتقالية في القدس الشرقية!!

صعدت وزارة الداخلية من اجراءات مصادرة البطاقات الشخصية التي يحملها فلسطيني القدس، ومن مطلع عام 1994م يلاحظ انها عادت الى دفاتها القديمة واخرجت الملفات الفلسطينية من ادراج مخازنها وتمعن النظر في تفحصها والتدقيق فيها لكي تجد ثغرة تيرر سحب حق المواطنة في القدس. وتعتمد في ذلك على دائرة تسجيل السكان التابعة للوزارة في مكتب الداخلية في القدس الشرقية. وبناء على ذلك فقد ارتفعت المصادرات لتصل الى العشرات ان لم يكن المئات من البطاقات الشخصية، وكذلك تعتمد على جنودها المتواجدين على الحواجز العسكرية المنتشرة في كل مكان للتدقيق في الهويات وارسال اصحابها الى مكتب الداخلية لكي يقوم بدوره. وبينما كان في السابق فرصة جيدة لمن تسحب بطاقته بالتوجه للمحكمة العليا لاستعادتها، فان هذه الايام قلصت الفرصة بعد ان صدر قانون التامين الوطني المعدل الذي ينص على ان المقيمين الدائمين من القدس في مناطق السلطة الوطنية من غير اليهود، لا يحق لهم التمتع بخدمات التامين الوطني وهذه سابقة خطيرة من نوعها قلب المعايير بالنسبة لمن تسحب منه هويته او من يسكن خارج المدينة. وازاد القانون الجديد بان هؤلاء الاشخاص "اصبحوا غير مواطنين اسرائيليين" حتى وان استمروا في حمل البطاقة الشخصية الزرقاء.

في الوقت الذي كانت فيه السلطات الاسرائيلية تفنقر لوجود معلومات احصائية دقيقة عن عدد المقدسة القاطنين خارج المدينة، ويعيشون في الضفة الغربية وغزة، فان هذه المعلومات اصبحت اكثر توفرا لديها، استنادا الى اتفاق اوسلو "ب"، وقانون الانتخابات الفلسطيني، والذي طلب من الفلسطينيين القاطنين خارج المدينة ان يسجلوا للانتخابات في اماكن سكنهم في الضفة وغزة، مع العلم ان السلطة الفلسطينية ملزمة بحكم الاتفاقيات بنقل كل السجل الانتخابي للسلطات الاسرائيلية، لكي تقوم بتدقيقه. والان وبعد الانتخابات فان سجلات الناخب الفلسطينية الاساسية عنه موجودة بين يدي الاسرائيليين، والتي بالتاكيد تم نقلها لوزارة الداخلية الاسرائيل وعنوانه وكامل المعلومات ية لانها الجهة التي تملك سجلات السكان بصورة عامة. وبناء على هذه المعطيات فانه اكثر من المعقول والمنطقي ان سلطات وزارة الداخلية تنفست الصعداء بعد استلامها تلك المعلومات لتدخلها الى قنواتها المحوسبة، مما يجعلنا نعتقد ان سحب الهويات ومصادرة حق المواطنة للمقدسة القاطنين خارج المدينة سوف يتصاعد اكثر من أي وقت مضى.¹⁰

¹⁰ راجع ايضا: ARTICLE 74, no. 14, Decmber 1995

5- ما الذي عملته السلطات الإسرائيلية من اجل تجميل بشاعة الممارسات تجاه قضايا حقوق المواطنة للفلسطينيين الصامدين في القدس، لتتفادى الانتقاد الدولي في حال بدأت المفاوضات على الحل الدائم، وبعد إدراكها لدور مؤسسات حقوق الإنسان التي تحضر هي أيضا للتدخل في فضح السياسة الإسرائيلية التي انتهك ولا تزال مستمرة في انتهاك ابسط حقوق الإنسان المقدسي.

صانعوا القرار في اسرائيل ومع اقتراب المرحلة القادمة وخصوصا في اللحظة التي يبدأ فيها التفاوض على مستقبل القدس في اطار مفاوضات الحل الدائم، ادركوا مدى التفاعل والنشاط حول هذه القضية على المستوى الدولي، والدور الذي يمكن ان يلعبه الراي العام الدولي في تحديد مستقبل المدينة، لذا وبناءا على هذا الادراك اعطوا وعلى مراحل متعددة بعض المساحيق التجميلية التي لم تكتمل بسبب الانظمة الروتينية المعقدة في مكتب وزارة الداخلية في القدس الشرقية، بالاضافة الى ان التسهيلات الطفوية جاءت في اكثر المواقع التي قد تشكل ارجا كبيرا لاسرائيل وستنطرق اليها جميعا فيما يلي:

5-1 الغاء التمييز على اساس الجنس، في طلبات جمع الشمل:

قامت جمعية حقوق المواطن في اسرائيل التي مثلت عدد من القضايا لنساء فلسطينيات مقدسيات من اللواتي تقدمن بطلبات جمع شمل ورفضت بسبب انهن نساء، قامت بتقديم قضية امام المحكمة العليا في عام 1993م، وبعد مداوات استغرقت حوالي عام اعلنت وزارة الداخلية في حزيران، 1994م عن ان النساء المقدسيات المتزوجات من غير مقيمين في القدس بامكانهن التقدم بطلب جمع شمل لازواجهن، على ان يثبتن بالوثائق الرسمية ان مركز حياتهن في القدس. ومنذ ذلك التاريخ المئات من الطلبات انهمرت على مكتب الوزارة في القدس الشرقية، والسؤال هو كم من هذه الطلبات تلقى ردا بالاجاب؟ حتى الان التقديرات من الاهالي ومؤسسات حقوق الانسان انها نسب متدنية جدا لا تتجاوز اصابع اليد.

5-2 السماح للامهات المتزوجات من شخص غير مواطن مقدسي بتسجيل مواليدهن في بطاقتهن الشخصية:

وافقت وزارة الداخلية الاسرائيلية الداخلية على تسجيل المواليد في البطاقات الشخصية للامهات المتزوجات من اشخاص غير مواطنين في القدس، وذلك عقب اجتماع عقد بين عدد من مؤسسات حقوق الانسان والوزارة، في شباط، 1992م، حيث وافق الوزارة على تخفيف حدة البند رقم 12 من قانون الدخول الى اسرائيل فيما يتعلق بتسجيل الاطفال، بشرط ان يشمل طلب التسجيل الوثائق التي تثبت بان "مركز حياة الام" في القدس.

على أي حال فان هذين التسهيلين يبقيان ناقصان طالما ان وزارة الداخلية تطلب ايضا في تعديلاتها ان تفحص السجل الامني للمطلوب جمع شمله في القدس فان هذا المطلب والذي يهون امام مطلب اثبات مركز الحياة يعقد كل الاجراءات، لانه اذا ما نظرنا الى المجتمع الفلسطيني بصورة عامة يصعب ايجاد فرد فيه لم يعتقل او لم ينشط في مجال من مجالات النضال الوطني، مما يعني ان له ملف امني، بالاضافة الى فحص الملف الجنائي وكل حياة الشخص الخاصة والعامة، مضافا الى كل ذلك ان وزارة الداخلية ممثلة بمكتبها في القدس الشرقية وجدت لكي تكرر السياسة الاسرائيلية وليس تسهيلها كما هو مفترض ان يكون.

في حين اعلنت الوزارة عن سريان مفعول الغاء التمييز على اساس الجنس في طلبات جمع الشمل فقد وثقت مراكز حقوق الانسان حالات نساء رفض موظفوا مكتب الداخلية فيها استقبال طلباتهن على اساس ان وثائقهن لاثبات "مركز الحياة" غير مكتملة. والوثائق المطلوبة عديدة منها: ملكية عقار، عقد ايجار بيت، وصولات ضرائب، كهرباء، تلفون، شهادات تسجيل الاطفال في مدارس مقدسية، ... الخ. وكلها مشروطة بان تكون باسم الزوجة صاحبة الطلب.

6- خلق الفتنة والفرقة بين مواطني القدس الفلسطينيين:

التشجيع على طلب الجنسية الإسرائيلية

في ابريل، 1995م صرح للصحافة الاسرائيلية، دافيد بن افراتي رئيس دائرة تسجيل السكان في مكتب الداخلية بالقدس الشرقية، قائلاً بان نسبة الفلسطينيين الذين تقدموا بطلبات للحصول على الجنسية الاسرائيلية ارتفعت الى 50% عن الاعوام السابقة، وان مكتبه تلقى شهرياً ما معدله 20 طلباً للحصول على الجنسية الاسرائيلية، منذ شهر ابريل 1994م¹¹ وتلى التصريح المذكور عدد اخر من التصريحات لمسؤولين اسرائيليين، الامر الذي خلق بلبلة في اوساط المجتمع الفلسطيني والاحتجاج والمطالبة بالكشف عن اولئك الاشخاص، ولم يكن حال القيادة الفلسطينية افضل من وضع الشارع الفلسطيني اذ لم تكن واثقة من أي شيء ولا معلومات لديها لكي تواجه بها التصريحات الإسرائيلية.

حقيقة لا يمكن نكران ان هناك عدد من الفلسطينيين المقادسة الذين ارهقهم نظام الادارة البيروقراطية في مكتب الداخلية، وفقدوا الامل في التوصل لحل سياسي عادل فيما يتعلق بمسألة القدس، وبالتحديد بعد الاعلان عن تأجيلها الى مرحلة المفاوضات على الحل الدائم وما يلمسوه من سوء في التعامل الاسرائيلي في المفاوضات الحالية، ولذا قرروا البحث عن حل فردي من اجل الخلاص الذاتي من جهنم مكتب الداخلية. وكانت اقرب الطرق واقصرها هي طلب الجنسية الاسرائيلية التي توفر لهم الطمانينة على حقوقهم.

وتبقى مسألة الارقام الحقيقية محصورة بيد وزارة الداخلية الاسرائيلية ومن الممكن ان تكشف عنها في المفاوضات النهائية حول القدس، كورقة تفاوضية قوية في حال وجدت العدد الكافي، لدحض الحق الفلسطيني في القدس وبسط سلطته عليها.

ARTICLE 74, no. 12, April 1995¹¹

وما يمكن قوله هنا ان من يتجنس بالجنسية الاسرائيلية يخرج نفسه من دائرته الوطنية والقومية، لانه بذلك انما انتقل لصالح الاحلال وقوى جبهته الداخلية ضد الجبهة الفلسطينية التي يجب تقويتها بكل الطاقات والامكانيات.

وزارة الداخلية تحرم الجمهور من الاضطلاع على المعلومات المتعلقة بشان البنية الديمغرافية في القدس الشرقية

في ايار عام 1994م، بادر برنامج حقوق المواطنة واللاجئين الفلسطينيين في مركز المعلومات البديلة بتقديم طلب لوزارة الداخلية الاسرائيلية طالبا فيه ان تزود الوزار المركز بمعلومات احصائية عن طلبات جمع الشمل وتصاريح الزيارة للزواج/ الزوجات، وطلبات اعادة حق المواطنة التي تمت مصادرهما لمختلف الاسباب، في القدس الشرقية، منذ عام 1967م، وقد جاء رد الوزارة في حزيران 1994م بان الوزارة ما هو متوفر لديها معلومات جزئية محدود، فيما يتعلق بالطلب، "ولكننا عادة لا نقوم بنشر مثل تلك المعلومات" واعاد المركز الطلب مرة ثانية بانه مهتم بان تصله حتى تلك المعلومات الجزئية المتوفرة لدى الوزارة، لكن هذا الطلب لم يصل المركز رد الوزارة عليه حتى الان. وفي العام 1995م تبنت مؤسسة التحالف من اجل حرية الجمهور في الاطلاع على المعلومات تلك القضية، وتوجهت بالقضية الى محكمة العدل العليا، حتى الان لم تعقد ولم تعين جلسة للاستماع بشان القضية ونتوقع ان تستمر في المماثلة والتاجيل، لنتلافى مثل هذه القضية التي تعتقد انها امر مصنف على اساس اعتبارات سياسية، السرية فيه ضرورية لانه يرتبط بمستقبل المفاوضات على مستقبل القدس.

خلاصة وتوصيات

الهيمنة الاسرائيلية الكاملة والمنفردة على القدس منذ احتلالها عام 1967م وغياب الحماية السياسية للمدينة من اتفاقيات اوسلو، والظروف التي رافقت توقيع الاتفاقيات بين م ت ف واسرائيل، اثرت على الوضع الفلسطيني وخاصة التأثير السلبي الذي تركز على المواطن في زاوية بيته ونفسه وتعرض حقه للعيش بامان في المدينة للخطر من قبل السلطات الاسرائيلية. واليوم ونحن على اعتاب بدء مرحلة المفاوضات النهائية للتوصل لحل دائم فان مواطني القدس الشرقية يشعرون بالقلق اكثر من أي وقت مضى لتوقعهم تصاعد الاجراءات الاسرائيلية ضدهم وتوظيف عوامل ضغط لحرهم عن موقفهم الوطني من خلال محاربتهم في حقهم في العيش في المدينة وفي حقوقهم الاجتماعية والصحية. مع كل تلك المخاوف لم تطور السلطة الوطنية والحركة الوطنية بشكل عام خطة وطنية لتأمين حماية مواطني القدس واشعارهم بالامان بان خلفهم سلطتهم وحركتهم الوطنية ويعود ذلك لعدم الادراك الحقيقي للمخطط الاسرائيلي تجاه القدس ومواطنيها الفلسطينيين.

وفي هذه المرحلة، ما يمكنه عمله لتجنب الكارثة التي قد تحل بالقدس هو تجميع الجهود وتشكيل حلف مشترك يضم السلطة الوطنية والمفاوض الفلسطيني ومنظمات حقوق الانسان المحلية والدولية والنشطاء السياسيين والمهنيين وقيادات الحركة الوطنية الفلسطينية دون استثناء، بهذا وبهذا التحالف المشترك فقط يمكن بلورة استراتيجية فلسطينية لصد ودرء الخطر الاسرائيلي في القدس ووقف مخطط افتعال الفرقة داخل المجتمع الفلسطيني المقدسي. واذا لم ينجز مثل هذه الخطوات حينها يمكن لاسرائيل ان تتجح في عرض حقائق احصائية على طاولة المفاوضات التي ستكبل المفاوض الفلسطيني وتسحب من تحت قدمية موضوعة بسط النفوذ والسيادة الفلسطينية على القدس الشرقية المحتلة عام 1967م. سيتحول قسم كبير من سكان القدس الشرقية للعيش في الضفة الغربية ممن يعيشون الان في المناطق التي هي تحت ادارة السلطة الفلسطينية وقسم اخر سيصبح اسرائيلي لانه اصبح حاصل او في طريقه للحصول على الجنسية الاسرائيلية، اما من سيبقى في القدس كمواطن فلسطيني رفض التنازل

عن هويته الوطنية وقاوم كل الاغراءات الصهيونية فسيحصل في افضل الاحوال على حقوق مدنية وادارة ذاتية محدودة في مدينة اسرائيلية.

هذا سيناريو معروف امام الفلسطينيين وقيادات الحركة الوطنية الفلسطينية فاما ان يكون الوجود الفلسطيني في القدس عاصمة وسيادة واما ان يدخلها بتصريح من ضباط امن الاحتلال، فما الذي يختاره الفلسطيني سيكون له في المستقبل. ونامل ان يتم اختيار الاول على الثاني والعمل بجدية وهمة لتحقيقه لانه لم يبق من الوقت كثيرا والزمن يعمل ضد الفلسطيني.

توصيات للسلطة الوطنية الفلسطينية

- العمل على تسليط الاضواء على قضية القدس في كل المناسبات والهيئات الدولية، والتشديد على قضايا حقوق المواطنة، ومصادرة البطاقات الشخصية، والاعلاق العسكري المفروض على المدينة.
- العمل من اجل ابقاء وتجميد الوضع القائم بالنسبة لقضية المواطنة والسكن للمقيمين خارج المدينة، لحين الانتهاء من المفاوضات النهائية حول مستقبل القدس على المستويين الاسرائيلي والدولي وجعله بندا ثابتا على الاجندة التفاوضية الفلسطينية.
- التاكيد على مطلب ان لا يتم استغلال سجلات الانتخابات الفلسطينية، التي تسلمتها اسرائيل لمصادرة المزيد من بطاقات الهوية الشخصية من المواطنين المقدسة، والعمل من اجل الحصول على ضمانات في هذا المجال.
- المطالبة بتشكيل لجنة مشتركة للبحث في قضايا المواطنة الطارئة والاساسية التي تهم المواطن الفلسطيني يوما بيوم والتي من شأنها التحضير لمرحلة الحل النهائي، وهذه اللجنة ليس من مهامها البحث في موضوع اللاجئين او النازحين وانما البحث في قضايا البطاقات الشخصية المصادرة، قضايا جمع الشمل، ووضع الفاطنين خارج حدود البلدية. وفي حال تشكيل هذه اللجنة يمكن ان يتم تعزيزها وتدعيم عملها فلسطينيا من خلال خبراء في المنظمات غير الحكومية.
- بالضرورة دوما تكتيف طرح مواضيع المواطنة المقدسية وهموم المواطن في المدينة، لاشعار المواطن بانه مركز الاهتمام، لاعادة بناء الثقة بين المواطن وقيادته السياسية.
- احداث قنوات تدخل عاجلة في القضايا الفردية الطارئة (سواءا مع الاسرائيليين او مستقلة)، واحداث مؤسسة تامين وطنية فلسطينية للقدس، للرد على الضغط العالي الذي يتعرض له الفلسطيني من قبل مؤسسة التامين الوطني الاسرائيلية.
- ضرورة الاخذ بعين الاعتبار الحساسية العالية بالنسبة لوضع الفلسطينيين في القدس في كل خطوة تتخذها السلطة الوطنية ومؤسساتها التشريعية، والحذر عند اتخاذ أي خطوات تشريعية بشأن الجنسية وبطاقات الهوية الشخصية والاحصاء الخ. ومحاولة تجنب نقل

قضية القدس من قضية سياسية الى قضية قانونية، تعتمد على اساس النسب السكانية والملكية الخ.